الفصل الثالث

خصائص الأدلة العقلية النقلية

مقدمة

المنهاج الشرعي والمنهاج البدعي

إن هذا البحث قد قام على أساس بيان استقلال المنهج الشرعي في الاستدلال العقلي على العقائد، مخالفًا المناهج العقلية البدعية، المستقاة من الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، وبعيدًا عن التأثر بها، ومجليًا غنى نصوص الوحي وكفايتها في تقرير العقائد وإثباتها، بالأدلة العقلية اليقينية، فكان من الضروري بيان الخصائص التي تميز الطريقة العقلية الشرعية من البدعية، وتظهر فضلها عليها، بما يتناسب مع كونها وحيًا من الله ـ تعالى ـ يهدي به عباده، لايعتريه مايعتري العلوم البشرية من النقص والتناقض والاختلاف، خصوصًا وقد جرى الخلط بين الطريقتين: الطريقة القرآنية النبوية، والطريقة المنطقية اليونانية، على ألسنة بعض علماء الشريعة، نذكر منهم مثالاً واحدًا متميزًا في ذلك، ألا وهو أبو حامد الغزالي ـ رحمه الله ـ.

فقد ألف أبو حامد كتابًا سمّاه: «القسطاس المستقيم» مقتبسًا هذه التسمية من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾﴾[1]، ذكر فيه ميزان معرفة الله ـ تعالى ـ وملائكته وكتبه ورسله وملكه وملكوته، وقد صاغ هذا الكتاب على صورة محاورة بينه وبين صاحبٍ له باطني من أهل التعليم، حول الطريق الصحيح إلى معرفة الله ـ تعالى ـ، والغريب

---

(١) سورة الشعراء: ١٨٢.

أنه في كتابه هذا ذمّ ميزان الرأي والقياس أشد الذمّ، حتى وصفه بأنه ميزان الشيطان، ولما سأله الباطني عن الميزان الذي يرتضيه لمعرفته قال: (أزنها بالقسطاس المستقيم، ليظهر لي حقها من باطلها، ومستقيمها ومائلها.. فقال ـ(الباطني)ـ: وما القسطاس المستقيم؟ قلت: ـ(الغزالي)ـ: هي الموازين الخمس التي أنزلها الله في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها، فمن تعلم من رسول الله ﷺ ووزن بميزان الله فقد اهتدى، ومن ضل إلى الرأي والقياس، فقد ضل وتردى، (إلى أن قال): فاعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل، وميزان التلازم، وميزان التعاند، لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير الجميع إلى خمسة)[1].

ثم فصل القول فيها، وضرب لها أمثلة من القرآن.

فهذه الموازين الخمسة التي ذكرها أبو حامد زاعما أنه تعلمها من القرآن، وأن الأنبياء، تعلموا الوزن بها من الملائكة، والملائكة من الله ـ تعالى ـ، هي بعينها المنطق اليوناني، فإن ماسماه ميزان التعادل هو بعينه القياس الاقتراني الحملي، وأقسامه الثلاثة التي ذكرها ماهي إلا الأشكال الثلاثة الأولى من أشكال القياس الاقتراني الأربعة، فما سماه الميزان الأكبر، ماهو إلا الشكل الأول من القياس الاقتراني، حيث يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الصغرى موضوعًا في الكبرى، وما سماه: الميزان الأوسط، إنما هو الشكل الثاني، حيث يكون الحد الأوسط محمولاً في كلا المقدمتين، وكذلك ماسماه: الميزان الأصغر، إنما هو الشكل الثالث، حيث يكون الحد الأوسط موضوعًا فيهما.

وأما ماسماه: ميزان التلازم، فماهو إلا القياس الاستثنائي الشرطي المتصل، وماسمّاه ميزان التعاند، فإنما هو المنفصل من هذا

---

(١) انظر القسطاس المستقيم ضمن مجموعة القصور العوالي: ١/ ١٤ ـ ١٨.

القياس[1]، فإذًا أبو حامد لم يأت بشيء غير المنطق الأرسطي اليوناني، وإنما غير عبارته، وألبسه ثوبًا شرعيًا.

وماكان لأبي حامد ـ رحمه الله تعالى ـ أن يخلط هذا الخلط بين علوم الأنبياء، المنزلة من خالق السماء، وعلوم أهل الشرك والأوثان، مع مافيها من الخلل والقصور، وقد أغناه الله ـ تعالى ـ بكتاب محفوظ مصون، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[2].

وقد أثار هذا الخلط الغيورين على منهاج النبوة، فانتدبوا لبيان عوار المناهج اليونانية الوافدة، وكمال المنهاج القرآني السماوي، ومن أشهر من تصدى لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه العظيم: «نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان»، وهو المعروف بالرد على المنطقيين، كما ألف ابن الوزير في هذا السبيل كتابه: «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»، وألف السيوطي كتابه: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، وإن كان هذان الكتابان ليسا كالأول في تفصيل نقد المنطق الأرسطي وبيان خطأ كثير من قضاياه[3].

---

(١) انظر التعريف بهذه المصطلحات المنطقية في معيار العلم للغزالي: ص١٠٠ ومابعدها.

(٢) سورة فصلت: ٤٢.

(٣) ممن أقر لشيخ الإسلام بالفضل في هذا الكتاب ـ اعني الرد على المنطقيين ـ: الدكتور علي سامي النشار في كتابه: مناهج البحث عند مفكري الإسلام: ص٣٦٩ حيث يقول عن كتاب ابن تيمية: (أعظم كتاب في التراث الإسلامي عن المنهج، تتبع فيه مؤلفه تاريخ المنطق الأرسطاليسي والهجوم عليه، ثم وضع هو آراءه في هذا المنطق في أصالة نادرة وعبقرية فذة). هذا مع العلم أن النشار يختلف مع ابن تيمية في كثير من أمور الإعتقاد.

وقد انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه مسلك أبي حامد هذا، في مواضع عدة، ومما قاله في ذلك: (ومازال نظار المسلمين يعيبون طريقة أهل المنطق، ويبينون مافيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق...

وإنما كثر استعمالها من زمن أبي حامد ـ الغزالي ـ فإنه أدخل مقدمة من المنطق في أول كتابه المستصفى، وزعم أنه لايثق بعلمه إلا من عرف هذا المنطق[1].

وصنف كتابًا سماه: القسطاس المستقيم، ذكر فيه خمس[2] موازين: الضروب الثلاثة الحمليات، والشرطي المتصل، والشرطي المنفصل، وغيّر عباراتها إلى أمثلة أخذها من كلام المسلمين، وزعم أنه أخذ تلك الموازين من الأنبياء (إلى أن قال): والمنطق الذي كان يقول فيه مايقول، ماحصّل له مقصوده، ولا أزال عنه ماكان فيه من الشك والحيرة[3]، بل كان متوقفًا حائرًا فيما هو من أعظم المطالب العالية الإلهية، والمقاصد السامية الربانية، ولم يغن عنه المنطق شيئًا.

ولكن بسبب ماوقع أثناء عمره، وغير ذلك[4]، صار كثير من النظار يُدخلون المنطق اليوناني في علومهم، حتى صار من يسلك طريق هؤلاء من المتأخرين، يظن أنه لاطريق إلا هذا..)[5].

---

(١) انظر المستصفى للغزالي: ١/١٠، وانظر نقض هذا في شرح الأصفهانية لابن تيمية: ص١١٥، والرد على المنطقيين له: ص٣٧٣.

(٢) الأصح هنا أن يقال: «خمسة»، وهو الذي عليه عامّة النحويين، إلا ما ندر. انظر النحو الوافي لعباس حسن: ٤/٥٣٨ حاشية رقم (٤).

(٣) للوقوف على حيرة الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ، اقرأ كتابه: المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال.

(٤) يعني من اشتهار أمره، وتعظيم الناس له، أراد فيما يظهر أنهم اغتروا به.

(٥) الرد على المنطقيين: ص١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، وانظر منه ص٣٧٣.

وإذا كان أبو حامد قد جانب مراد الشارع بالميزان المذكور في القرآن، في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩ ﴾[1]، فلابد من بيان المعنى الشرعي الصحيح لذلك، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (والميزان قال كثير من المفسرين: هو العدل، وقال بعضهم: هو مابه توزن الأمور، وهو مابه يعرف العدل، وكذلك قالوا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ ﴾[2]: الأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات، وتفرق بين المختلفات، وإذا أُطلق لفظ الكتاب، كما في قوله: ﴿ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[3]، دخل فيه الميزان؛ لأن الله ـ تعالى ـ يبين في كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية مايعرف به الحق والباطل)[4].

ويقول في موضع آخر مجملاً الرد على كلام الغزالي المتقدم:

(ولايجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان لوجوه:

أحدها: أن الله أنزل الموازين قبل أن يخلق اليونان....

الثاني: أن أمتنا ـ أهل الإسلام ـ مازالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني...

الثالث: أنه مازال نظار المسلمين بعد أن عُرّب وعرفوه يعيبونه ويذمّونه، ولايلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية)[5].

---

(١) سورة الرحمن: ٧ ـ ٩.

(٢) سورة الرحمن: ٧.

(٣) سورة البقرة: ٢١٣.

(٤) الرد على المنطقيين: ص٣٣٣ وانظر منه: ص٣٧١، ٣٨١ ـ ٣٨٤.

(٥) الرد على المنطقيين: ص٣٧٣، ٣٧٤.

وهذه الوجوه التي ذكرها شيخ الإسلام إنما هي رد على زعم الغزالي أن المنطق الأرسطي هو الميزان العقلي الذي تعلمه من الأنبياء، وبها يعلم قطعًا بطلان هذا الزعم[1]، أما نقد الموازين المنطقية نفسها، فليُرجع إليه في كتاب الرد على المنطقيين، فإنما صُنّف لهذا الغرض، ولايتسع المقام لتلخيصه في بحثنا هذا، فضلاً عن كونه خارجًا عن صلب الموضوع[2].

وبعد، فهذا المثال يؤكد ضرورة بيان وجوه المفارقة بين المنهاج الشرعي والمنهاج البدعي، في باب الاستدلال العقلي للعقائد، وأهمية الوقوف على خصائص الطريقة العقلية القرآنية النبوية، ومميزاتها عمّا سواها من الطرائق الوضعية، وهذا ماقصدنا ذكره في هذا الفصل.

وما أروع ماقاله العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ وهو يشيد بأدلة القرآن، مُجمِلاً في كلامه مانريد تفصيله من خصائص الأدلة القرآنية، حيث قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (هذا وإن القرآن وحده لمن جعل الله له نورًا أعظمُ آية ودليل وبرهان على هذه المطالب، وليس في الأدلة أقوى ولا أظهر ولا أصح دلالة منه من وجوه متعددة جدًا، كيف وقد أرشد ذوي العقول والألباب فيه إلى أدلة هي للعقل مثل ضوء الشمس للبصر، لايلحقها إشكال، ولايغير في وجه دلالتها إجمال، ولايعارضها تجويز واحتمال، تلج الأسماع بلا استئذان، وتحل من العقول محل الماء الزلال من الصادى الظمآن، فضلها على أدلة أهل العقول

---

(١) كما يعلم خطأ من يرى أن الغزالي استنبط منطقه من القرآن مباشرة، ولم يتبع المنهج اليوناني إلا في القدر المشترك، كما ذكر ذلك الدكتور الألمعي في مناهج الجدل في القرآن: ص١١١.

(٢) قد لخّص السيوطي كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية في كتابه: «جهد القريحة في تلخيص النصيحة»، وهو مطبوع مع كتاب صون المنطق للسيوطي أيضا، بتحقيق علي النشار.

والكلام، كفضل الله على الأنام، لايمكن أحدًا أن يقدح فيها قدحًا يوقع في اللبس، إلا إذا أمكنه أن يقدح بالظهيرة صحوًا في طلوع الشمس، ومن عجيب شأنها: أنها تستلزم المدلول استلزامًا بينًا، وتنبه على جواب المعترض تنبيهًا لطيفًا، ففيها إقامة الدلالة، والجوابُ عن المعارضة والشبهة، وهذا الأمر إنما هو لمن نوّر الله بصيرته، وفتح عين قلبه لأدلة القرآن، وآتاه فهما في كتابه، فلا يُعجب من منكر أو معترض أو معارض.

وقل للعيون العمي للشمس أعينٌ سواك تراها في مغيب ومطلع
وسامح نفوسًا أطفأ الله نورها بأهوائها لاتستفيق ولاتعي)[1]

وقال في موضع آخر: (والله سبحانه حاجَّ عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه، بأقرب الطرق إلى العقل، وأسهلها تناولاً، وأقلها تكلفًا، وأعظمها غناءً ونفعًا، وأجلها ثمرة وفائدة، فحججه ـ سبحانه ـ العقلية التي بينها في كتابه، جمعت بين كونها عقلية سمعية، ظاهرة واضحة، قليلة المقدمات، سهلة الفهم، قريبة التناول، قاطعة الشكوك والشبه، ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ، ولعموم الخلق أنفع، وإذا تتبع المتتبع مافي كتاب الله، مما حاج به عباده، في إقامة التوحيد وإثبات الصفات، وإثبات الرسالة والنبوة، وإثبات المعاد وحشر الأجساد، وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر، وعموم قدرته ومشيئته، وتفرده بالملك والتدبير، وأنه لايستحق العبادة سواه، وجد الأمر في ذلك على ماذكرناه، من تصرف المخاطبة منه ـ سبحانه ـ في ذلك، على أجل وجوه الحجاج، وأسبقها إلى القلوب، وأعظمها ملاءمة للعقول، وأبعدها من الشكوك والشبه، في أوجز لفظ، وأبينه،

---

(١) الصواعق المرسلة: ٣/١١٩٩ ـ ١٢٠٠. ولم أقف على قائل البيتين.

وأعذبه، وأحسنه، وأرشقه، وأدله على المراد)[1].

وبعد هذا العرض المجمل من ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ، لخصائص أدلة القرآن العقلية، أسلط الضوء فيما يأتي على أبرز هذه الخصائص، وأتناولها بشيء من التفصيل من خلال المباحث التالية:

obeikandl.com

(١) الصواعق المرسلة: ٢/ ٤٦٠.

المبحث الأول
تأثيرها وارتباطها بالإيمان

إن من أعظم ماتتميز به البراهين القرآنية عن دلائل المتكلمين والفلاسفة: ارتباطَها الوثيق بالإيمان بالله ـ تعالى ـ، خشية وتعظيمًا وإجلالاً، ووصولها بنفس المستدل إلى الخضوع لمدلولها، والذل والانكسار بين يدي منزلها، فهي تجمع بين العلم باليقين، وتقرير الحق، وبين التأثر به والتفاعل معه والعمل بمقتضاه.

وقد نبهنا القرآن العظيم إلى هذا المعنى، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1].

فانظر كيف جاء ذكر الخشية بعد ذكر براهين الربوبية، وكيف حُصرت الخشية فيمن يعقل هذه الدلائل من العلماء العابدين.

وهذا مالا تجده ولن تجده في المناهج الكلامية والفلسفية وطرقها الاستدلالية، وهذا يعرفه من عانى شيئًا من البحث والنظر على تلك المناهج.

وبالتأمّل في كتب الفلاسفة والمتكلمين وسيرهم ينكشف شيءٌ من أحوالهم الإيمانية[2]، فإذا ماقورنت بأحوال السلف ومن تبعهم في سلوك الطريقة القرآنية في تقرير العقائد، ظهر بالفرق بين حالي

---

(١) سورة فاطر: ٢٧، ٢٨.

(٢) انظر فيما يأتي ص٩٥.

الفريقين، أثر كل من الطريقتين.

وقد مدح الله ـ تعالى ـ قوما بأنهم ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٤﴾﴾[1].

ومما تتجلى فيه خاصية الارتباط الوثيق بين المعرفة والعمل، في المنهاج القرآني لإقامة البناء العقدي، مابينه الله ـ تعالى ـ لنبيه الكريم، من طرق دعوة الناس وهدايتهم، بأنواع الآيات والبيّنات، وذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[2]، فهذه الطرق وإن كانت ـ كما يقول ابن تيمية ـ تشبه من بعض الوجوه الأقيسة الثلاثة المعروفة عن المناطقة: البرهانية والخطابية والجدلية[3]، إلا أنها أكمل منها من وجوه كثيرة: أهمُها: أن التي في القرآن تجمع نوعي العلم والعمل، الخبر والطلب، على أكمل الوجوه، بخلاف الأقيسة المنطقية، فإنما فائدتها مجرد التصديق في القضايا الخبرية، سواء تبع ذلك عمل أم لا، فإذا كانت المواد يقينية كان برهانا وأفاد اليقين، وإن كانت مشهورة أو مقبولة سمي خطابة، وذلك يفيد الاعتقاد والتصديق الذي بين اليقين والظن، وأما الحكمة في القرآن: فهي معرفة الحق وقوله والعمل به، والموعظة الحسنة: تجمع التصديق بالخبر والطاعة للأمر، وكذلك الجدل الأحسن: يجمع الجدل للتصديق وللطاعة، والناس على ثلاث مراتب:

---

(١) سورة المائدة: ٨٢، ٨٣، ٨٤.

(٢) سورة النحل: ١٢٥.

(٣) القياس البرهاني عند المناطقة هو المؤلف من اليقينيات، والخطابي هو المؤلف من المقبولات أو المظنونات، والجدلي هو المؤلف من المشهورات والمسلّمات، انظر التعريفات للجرجاني: ٤٤، ٩٩، ٧٤.

١ ـ من يعترف بالحق ويتبعه، فهذا صاحب الحكمة.

٢ ـ من يعترف به لكن لايعمل به، فهذا يوعظ حتى يعمل.

٣ ـ من لايعترف به، فهذا يجادل بالتي هي أحسن[١].

فظهر بذلك أن طريقة الأنبياء التي نبه إليها القرآن بلغت الكمال في العلم والعمل، وظهر بجمعها بين الكمالين فضلها على الطريقة الكلامية.

هذا مع أن غاية الطريقة القرآنية الأمر بعبادة الله ـ تعالى ـ، حيث جمعت بين العلم والعمل، وغاية الطريقة الكلامية الإقرار بوجود الله ـ تعالى ـ، وحصول هذا من غير عبادة وبالٌ على صاحبه، كإبليس، فلا وافق المتكلمون الطريقة القرآنية لافي الوسائل ولافي المقاصد[٢].

ويقول ابن تيمية: (وما أحسن ماوصف الله به كتابه بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[٣]. فأقوم الطرق إلى أشرف المطالب مابعث الله به رسوله، وأما طريق هؤلاء: فهي مع ضلالهم في البعض، واعوجاج طريقهم وطولها في البعض الأخرى، إنما يوصلهم إلى أمر لاينجي من عذاب الله، فضلاً عن أن يوجب لهم السعادة، فضلاً عن حصول الكمال للأنفس البشرية بطريقهم)[٤].

هذا، وممن نبه على تميز المنهج القرآني والطريقة النبوية في

---

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٢/ ٤٤ ـ ٤٦، وقد أسهب شيخ الإسلام في كتابه «الرد على المنطقيين» في الرد على من يرى أن هذه الطرق الثلاثة المذكورة في القرآن هي من جنس البرهان والخطابة والجدل عند المناطقة، انظر ص: ٤٤١، ٤٤٥، ٤٦٧ ـ ٤٦٩، من الكتاب المشار إليه.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ١٢، ١٣.

(٣) سورة الإسراء: ٩.

(٤) الرد على المنطقيين: ص١٦٢.

العقائد بهذه الخاصية المهمة: الاستاذ سيد قطب ـ رحمه الله ـ حيث يقول عن دلائل القرآن:

(وهذه الدلائل لاتذكر في القرآن الكريم في صورة قضايا لاهوتية، أو نظريات فلسفية، إن هذا الدين أكثر جدية من أن ينفق طاقة البشر في قضايا لاهوتية ونظريات فلسفية. إنما يهدف إلى تقويم صور البشر بإعطائهم العقيدة الصحيحة، لينتهي إلى تقويم حياة البشر الباطنة والظاهرة)[1]. ثم يقول:

(وتبقى مزية المنهج القرآني، في مخاطبة الفطرة بالحقائق الكونية، لافي صورة نظرية، ولكن في صورة واقعية، صورة تتجلى من ورائها يد المبدع وتقديره، ورحمته وتدبيره، صورة مؤثرة في العقل والقلب، موجبة للبصيرة والوعي، رافعة إلى التدبر والتذكر، وإلى استخدام العلم والمعرفة للوصول إلى الحقيقة الكبرى المتناسقة...)[2].

ويقول الشيخ محمد أحمد العدوي: (..فإن هناك فروقًا بين أخذ العقائد من كتب الكلام وأخذها من القرآن الكريم، وهو أن كتب الكلام كتب علم ـ إن سلمت من الحشو والتعقيد ـ والقرآن كتاب علم وهداية، فترى نفسك وأنت تتلو الآية لتأخذ منها عقيدة، يطمئن له قلبك، وتخشع له جوارحك، وتحس بسلطان له على النفس، لاتحسه من كتاب آخر)[3].

---

(١) في ظلال القرآن: ٢/١١٥٧.

(٢) في ظلال القرآن: ٢/١١٥٩.

(٣) آيات الله في الآفاق، أو طريقة القرآن الكريم في العقائد: ص ك.

المبحث الثاني
اليقينيـــة

تتميز الأدلة التي أرشدنا الله ـ تعالى ـ إليها في كتابه العزيز، أو على لسان رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأنها قد بلغت الغاية في الصدق واليقين، فهي براهين قطعية الدلالة على ماسيقت لإثباته وتقريره، فلا تقبل التشكيك والقدح والاعتراض، إلا من معاند مكابر، مشاق لله ولرسوله، ولهذا يكثر في القرآن العزيز وصف المعرضين عن براهين الإيمان بنحو هذه الأوصاف[1].

والجزم باتصاف أدلة الكتاب والسنة بهذا الوصف واجب شرعًا، إذ هي من وحي الله ـ تعالى ـ، الذي وصفه بأنه: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2]، ويتناولها عموم قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾[4]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[5]، ونحو هذه الآيات، الدالة على عصمة نصوص الكتاب والسنة من الخطأ والاضطراب، أو الكذب والضلال، وأنها قد تضمنت أصدق العلوم وأنفعها، وأهداها إلى سواء السبيل.

---

(١) انظر مثلاً سورة البقرة: ١٣٧، ١٧٦، وسورة ص: ٢، وسورة غافر: ٥٧، وسورة فصلت: ٥٢.

(٢) فصلت: ٤٢.

(٣) النساء: ٨٧.

(٤) النساء: ١٢٢.

(٥) النجم ٣، ٤.

كما أن ثبوت هذه الخاصية للأدلة الشرعية، عقليها وسمعيها، معلوم من جهة الاستقراء، والنظر في هذه الأدلة، فما من ناظر منصف متجرد في دلائل القرآن وماصح من السنة، إلا ويخضع لها ويسلّم بيقينيتها، وإذا قارنها بغيرها من دلائل المتكلمين أو الفلاسفة، شهد لها بالرجحان على جميعها، والسلامة مما يعتري هذه من الضعف والتناقض، أو التعقيد والإرابة، وقد سبق ذكر بعض شهادات أرباب الكلام بذلك.

وبسبب افتقار المناهج البدعية إلى هذه الخاصيّة، كثر في أصحابها الاضطراب والحيرة والقلق، والانزعاج من عدم استقرار نفوسهم على يقين لايقبل التشكيك، كماهو معلوم من حال كثير منهم، ممن ندم آخر أمره من خوضه في العقائد على غير هدى من الله[1].

وإذا كان أهل المنطق في طريقتهم الجدلية يكتفون عند الاحتجاج بمقدمة على الخصم بمجرد تسليمه بها، سواء كانت يقينية برهانية أم لا، فإن الطريقة القرآنية في الجدل لايكتفى فيها بهذا، بل لابد من أن تكون المقدمة برهانية مع التسليم بها، وإن كان هناك من ينازع في هذه المقدمة، فإن القرآن يذكر له البرهان على صحتها[2]، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن

---

(١) انظر مثلاً ما قاله الشهرستاني في «نهاية الإقدام»: ص٣، والوصية التي كتبها الفخر الرازي بين يدي موته، وهي في «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبعة: ٢/ ٤١، وماذكره الغزالي عن نفسه في المنقذ من الضلال، وماذكر عن أبي المعالي الجويني في سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨/ ٤٧١، ٤٧٧، وغير هؤلاء كثير، انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١/ ١٥٨ ـ ١٦٥، ٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(٢) انظر «معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى: ١٩/ ١٦٤ ـ ١٦٦.

شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾[1]، فإن الخطاب في هذه الآية الكريمة يحتمل أن يكون موجهًا لأهل الكتاب، وذلك على قراءة من قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالتاء، وهي قراءة الجمهور، كما يحتمل أن يكون موجها للمشركين، على قراءة من قرأ: ﴿يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيرا﴾ بالياء في الأفعال الثلاثة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو[2]، فعلى الوجه الأول يكون الاحتجاج لنبوة محمد ﷺ على أهل الكتاب بنبوة موسى وإنزال التوراة من قبل، فالذي نبّأ هذا نبأ هذا، والذي أنزل التوراة هو الذي أنزل القرآن، فلا وجه لقولهم: ما أنزل الله على بشر من شيء. فهذا احتجاج على جواز الإرسال والإنزال عمومًا، ثم بيّن برهان نبوة محمد ـ ﷺ ـ خصوصًا فقال لهم: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا﴾. وعلى الوجه الثاني، حيث يكون الاحتجاج على المشركين، فإن كلاً من النبوتين يكون مطلوبًا يُستدل به، فأما نبوة محمد ﷺ فدليلها: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾، وإن كان من المشركين من ينازع في نبوة موسى أيضًا، فإن الله ـ تعالى ـ قد بين براهينها أعظم بيان، فيما قص عليهم في القرآن من نبأ موسى ـ عليه السلام ـ، فصارت الآية حجة بالغة على الفريقين، فالحجة على أهل الكتاب نبوة موسى، وعلى المشركين نبوة محمد، ولكل منهما من البراهين ماقد بين القرآن بعضه في مواضع متعددة[3].

والمقصود أن القرآن لايكتفي بمجرد تسليم الخصم بالمقدمة،

---

(١) سورة الأنعام: ٩١.

(٢) انظر السبعة لابن مجاهد: ص٢٦٢.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩/١٦٦.

بل إنه يسوق لها من البراهين مايثبتها، فتكون حجة على من سلم بها، وعلى من نازع فيها كذلك.

يقول ابن تيمية: (والله تعالى لايأمر المؤمنين أن يجادلوا بمقدمة يسلمها الخصم إن لم تكن علمًا، فلو قُدر أنه قال باطلاً، لم يأمر الله أن يُحتج عليهم بالباطل، لكن هذا قد يفعل لبيان فساد قوله، وبيان تناقضه، لالبيان الدعوة إلى القول الحق، والقرآن مقصوده بيان الحق ودعوة العباد إليه)[1].

وهذا الذي ذكره ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في شأن احتجاج القرآن ومجادلته، أولى بالصواب مما ذكره أبو حامد الغزالي ـ رحمه الله ـ في القسطاس المستقيم، فإنه لما ذكر الآية السابقة الذكر، ممثلاً بها للميزان الأصغر، الذي هو الشكل الثالث من القياس الاقتراني الحملي، قال: (وإنما ذكر هذا في معرض المجادلة بالأحسن، ومن خاصية المجادلة أنه يكفي فيه[2] أن يكون الأصلان مسلّمين من الخصم، مشهورين عنده، وإن أمكن الشك فيه لغيره، فإن النتيجة تلزمه إذا كان هو معترفًا به، وأكثر أدلة القرآن تجري على هذا الوجه، فإن صادفت من نفسك إمكان الشك في بعض أصولها ومقدماتها، فاعلم أن المقصود بها محاجة من لم يشك فيه[2].)[3].

وقال في موضع آخر: (المادة الصحيحة التي تستعمل في النظر: كلُّ أصل معلوم قطعًا، إما بالحس، وإما بالتجربة، وإما بالتواتر الكامل، أو بأول العقل، أو بالاستنتاج من هذه الجملة. أما الذي يستعمل في المحاجة والمجادلة، فما يعترف به الخصم ويسلمه، وإن لم يكن

---

(١) الرد على المنطقيين: ص٤٦٨.

(٢) هكذا، والصواب: فيها.

(٣) القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة القصور العوالي: ١/ ٣٣.

معلومًا في نفسه، فإنه تصير حجته عليه، وكذلك تجري بعض أدلة القرآن، فلا ينبغي أن تنكر أدلة القرآن إذا أمكنك التشكيك في أصولها، لأنها أوردت على طوائف كانوا معترفين بها)[1].

والمأخذ على هذا الكلام: احتماله أن يكون القرآن في جدله وحججه مستخدمًا لمقدمات لمجرد تسليم الخصم بها، بغرض إفحامه، وإن لم تكن في نفسها صادقة قد قام البرهان القاطع على صحتها ويقينيتها، وهذا لايجوز أن توصف به أدلة القرآن، بل الواجب أن يقال: إن كلام الله ـ تعالى ـ لايشتمل إلا على حق اليقين، وإذا ضرب الله ـ تعالى ـ مثلاً مشتملاً على مقدمة مشهورة أو مسلمة، فلابد وأن تكون يقينية، ولايكتفى بمجرد تسليم المنازع من غير أن تكون المقدمة صادقة، أو بمجرد كونها مشهورة، وإن لم تكن صادقة، فمثل هذه المقدمات لايشتمل عليها كلام الله ـ تعالى ـ، الذي كله حق وصدق، وهو أصدق الكلام، وأحسن الحديث.

وليس الأمر كما يتوهمه الجهال الضلال من الكفار المتفلسفة وبعض المتكلمين، من كون القرآن جاء بالطريقة الخطابية وعري عن البرهانية، أو اشتمل على قليل منها، بل جميع ما اشتمل عليه القرآن هو الطريقة البرهانية، وإن كان بأسلوب الخطابة أو الجدل.

والأقيسة العقلية التي اشتمل عليها القرآن هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ في عدة مواضع[2]، والمثل هو القياس، ولهذا اشتمل القرآن على خلاصة الطرق الصحيحة، التي توجد من كلام جميع العقلاء من المتكلمين والمتفلسفة وغيرهم، ونزه الله عما يوجد في كلامهم من

---

(١) القسطاس المستقيم: ١/ ٥٥.

(٢) سورة الإسراء: ٨٩، وانظر سورة الكهف: ٥٤ والروم: ٥٨ والزمر: ٢٧.

الطرق الفاسدة، ويوجد فيه من الطرق الصحيحة مالايوجد في كلام البشر بحال[1].

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ إلى نكتة نافعة، هي في غاية الأهمية لتقرير ماسبق ذكره، وهي أن المقدمة التي تذكر لنظم دليل أو قياس، لها وصفان: ذاتي وإضافي، أما الذاتي: فهو أن تكون مطابقة للواقع، فتكون صدقًا، أو لاتكون مطابقة فتكون كذبًا، وجميع المقدمات المذكورة في أدلة القرآن وأقيسته صادقة.

وأما الوصف الإضافي: فكون هذه المقدمة معلومة عند زيد أو مظنونة، أو مسلمة، أو غير مسلمة، فهذا أمر لاينضبط، فرب مقدمة هي يقينية عند شخص قد علمها، في حين أنها مجهولة عند من لم يعلمها، فضلاً عن أن تكون مظنونة عنده.

إذًا: فكون المقدمة يقينية أو غير يقينية، أو مشهورة أو غير مشهورة، أو مسلمة، أو غير مسلمة أمور نسبية إضافية، تعرض بحسب شعور الإنسان بها.

والقرآن كلام الله ـ تعالى ـ الذي أنذر به جميع خلقه، لم يخاطب به واحدًا بعينه حتى يخاطبه بماهو عنده يقيني، أو مشهور، أو مسلم من المقدمات، بل اعتُبر في مقدمات أدلته، وأمثاله الصفة الذاتية، وهي كون المقدمة صدقًا وحقًا يجب قبوله، وأما جهة التصديق فتتعدد وتتنوع، فمن الناس من يعلم المقدمة بالإحساس والرؤية، ومنهم من يعلمها بالسماع والتواتر، كآيات الأنبياء ونحوها، فما كان جهة تصديقه عامًا للناس: أمكن ذكر جهة التصديق به، وماكان جهة تصديقه متنوعًا: أحيل كل قوم على الطريق التي يصدقون بها[2].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ٤٥ ـ ٤٧.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٢/ ٤٧، ٤٨.

المبحث الثالث
السهولة والواقعية والمباشرة

مما تميزت به الأدلة العقلية القرآنية عن القياس المنطقي، أنها تربط الناظر المستدل بمطلوبه مباشرة من غير تطويل بذكر المقدمات، كما أنها توصله إلى عين المطلوب، بخلاف الطريقة المنطقية التي إنما تدل على أمر كلي، يشترك فيه المطلوب مع غيره.

ولذلك عُبر عن الدليل العقلي في القرآن بالآية، وهي كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. العلامة، وهي تستلزم بنفسها لما هي آية عليه، من غير توسط حدٍّ أوسط ينتظم به قياس مشتمل على مقدمة كلية، كالشعاع: فإنه آية الشمس، وكذلك النبات للمطر في أرض القفر، والدخان للنار، وإن لم ينعقد في النفس قياس، بل العقل يعلم تلازمهما بنفسه، فيعلم من ثبوت الآية ثبوت لازمها، والعلم بالتلازم قد يكون فطريًا وقد لايكون)[1].

ولقد كان لافتقاد القياس المنطقي الأرسطي هذه الخاصية أثر في الحد من جدواه وفائدته العلمية، وذلك أن المطلوب من الأدلة والبراهين هو بيان العلم والطرق المؤدية إليه، وهذا مداره على العلم بالتلازم بين الدليل ومدلوله، فكل ماكان مستلزمًا لغيره بحيث يكون ملزومًا له فإنه يكون دليلاً عليه وبرهانًا له، سواء أكانا وجوديين أم عدميين، أو أحدهما وجوديًا والآخر عدميًا، فدائمًا الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل.

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢/ ٧٤٠، وانظر الرد على المنطقيين له: ص١٥١، ٣٤٤.

فعلى هذا: كل من عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواء نظمه بالقياس المنطقي أم لم ينظمه، ومن لم يعرف دليل مطلوبه لم ينفعه هذا القياس.

فظهر أن مايذكره المناطقة من صور القياس ومواده، ليس فيه فائدة علمية، بل كل مايمكن علمه بقياسهم المنطقي يمكن علمه بدونه، ومالايمكن علمه بدون قياسهم لايمكن علمه بدونه، فصار عديم التأثير في العلم وجودًا وعدمًا، لكن فيه تطويل متعب، كمن يريد أن يسلك طريقًا من الطائف إلى مكة، فيذهب أولاً إلى المدينة أو إلى اليمن ثم يعود إلى مكة، فهذا الطريق وإن كان موصلاً، إلا أن فيه مشقة وتعبًا، وقد يعرض لسالكه آفة تعطله، فكذلك الأمور الفطرية متى جُعل لها طرق غير فطرية، كانت تعذيبًا للنفوس بلا منفعة لها[1].

والدليل الخفي قد ينتفع به بعض الناس، بل إن كثيرًا من الناس لايُقنعه الدليل مالم يكن خفيًا طويلاً متعبًا معقدًا، وذلك أن نفسه تعودت ألا تقبل إلا ماتعنّتْ عليه، وفكرت فيه، وانتقلت فيه من مقدمة إلى مقدمة، فصارت هذه العادة عنده كالطبيعة له، فلا يعرف ولايقبل ولايسلم إلا ماحصل له بعد بحث ونظر، وجدل ومنع ومعارضة، وإن كان من أكثر الأمور وضوحًا.

فالطريق الطويل والمقدمات الخفية التي يذكرها كثير من النظار تنفع لمثل هؤلاء في النظر، كما تنفع في المناظرة لقطع المعاند وتبكيت الجاحد[2].

والأدلة العقلية القرآنية سلمت من هذه الآفة، فهي أدلة واضحة سهلة، قريبة من الناظر والمستدل ملابسة له، مع بلوغها الغاية في

---

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ٢٤٨ ـ ٢٥٠، ٢٥٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٢٨، ٣٢٩.

اليقينية، وهي كذلك تدل مباشرة على المطلوب، وتعيّنه لطالبه، وهذا هو الفرق بين الآيات التي جعلها الله ـ تعالى ـ دليلاً عليه، والقياس المنطقي الشمولي، فإن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه، أما القياس الكلي الشمولي فإنه لايفيد إلا أمرًا مطلقًا لامعينًا، وهذا القياس وإن كان صحيحًا، إلا أنه بهذا الإطلاق وهذه الكلية في دلالته يكون ناقص الفائدة، فكان الواجب في معرفة الرب ـ تعالى ـ، سلوك طريق الاستدلال عليه بآياته الكونية والشرعية، كما هي طريقة القرآن؛ لأنها هي التي تعين خالقها وتدل عليه بعينه، لابقدر مشترك بينه وبين غيره؛ فإنه ـ تعالى ـ لايدخل هو وغيره من خلقه تحت قضية كلية يستوي أفرادها[1].

والمخلوقات كلها أدلة على الخالق ـ كما سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله[2] ـ وكل مخلوق فهو دليل وآية على الخالق نفسه، يستلزم العلم به العلم بخالقه، كاستلزام العلم بشعاع الشمس العلم بالشمس، من غير احتياج إلى قياس كلي يقال فيه: كل محدَث فلابد له من محدث، أو كل ممكن فلابد له من مرجح، فإن نفس الذوات المخلوقة مفتقرة إلى الصانع، وفقرها وحاجتها إليه وصف ذاتي لها، كما أن الغنى وصف ذاتي للرب الخالق، ولاعلة لافتقارها غير نفس ماهيتها، كما أنه لاعلة لغناه إلا نفس ذاته ـ تعالى ـ.

ومما يبين ذلك: أن الإنسان ـ وهو من الذوات المخلوقة ـ يعلم فقر نفسه وحاجتها إلى خالقه دون أن يخطر بباله أنها ممكنة تقبل الوجود والعدم، أو أنها محدثة مسبوقة بعدم، بل قد يشك في هذه المقدمات أو يعتقدها، مع علمه بفقر نفسه وحاجتها إلى بارئها، فدل ذلك على

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١/ ٤٨، والرد على المنطقيين له: ص٣٤٤، ٣٥١.
(٢) انظر ص: ٢٠٩ وبعدها.

أنه من الخطأ توقيف العلم بافتقارها على العلم بعلة الإمكان والحدوث، فالقلب بفطرته يعلم افتقارها، ولو لم تخطر بباله هذه العلة أو تلك.

فإذن هذان الوصفان: الإمكان والحدوث، وإن كانا وصفين ثابتين للمخلوق، وهما أيضًا دليل صحيح على افتقاره لخالقه، إلا أنه ليس من الواجب اعتبار هذين الوصفين لافي تقرير فقر ذوات المخلوقات إلى خالقها، ولافي تقرير كونها آية لباريها، لكن أعيان هذه الذوات المفتقرة هي آيات على عين خالقها ـ تعالى ـ، بحيث لايمكن أن يقع شركة فيه، فتبين بهذا مفارقتها للقياس الكلي الشمولي وفضلها عليه[1].

ولما كانت الآيات العقلية الشرعية بهذه المثابة من مباشرتها في الدلالة على مدلولها وتعيينه للناظر، لم يقف الناظرون في هذه الدلالة حيرى مترددين، متشككين في معرفة مطلوبهم وتعيينه، بل إنهم بمجرد زوال موانع الاستجابة عنهم، لم يحتاجوا مع ذلك إلى أكثر من مجرد النظر في هذه الدلائل الفطرية الإلٰهية، كماهو حال السحرة الذين قالوا لما رأوا الآيات: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢٢﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[2]، وكحال الذين قالوا: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾[3]، فمدلول الآيات معين، ودلالتها مباشرة، لاتتطلب سوى الوقوف عليها، وهذا مالا تجده في الأدلة البدعية، والأقيسة المنطقية، ويكفيك من خبرها ماتواتر من ندم أصحابها في آخر حياتهم[4].

ومن أهم ماتتميز به الأدلة العقلية الشرعية عن الطريقة الكلامية:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ٩ ـ ١١.

(٢) سورة الأعراف: ١٢١، ١٢٢.

(٣) سورة آل عمران: ١٩١.

(٤) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص١١٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ودرء تعارض العقل والنقل له: ٣/ ٢١٢ ـ ٢٦٤، ونهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: ص٣.

الواقعية، وتتجلى هذه الخاصيّة في الفرق بين المنهجين في طريقة تقرير الإمكان، للغيبيّات التي أخبر بها الصادق؛ وذلك أن الإمكان على نوعين:

الإمكان الذهني: وهو أن يُعرض الشيء على الذهن فلا يعلم امتناعه، ويقرر إمكانه لالعلمه بإمكانه، بل لمجرد عدم علمه بامتناعه، مع أن ذاك الشيء قد يكون في الواقع ممتنعًا.

والإمكان الخارجي: وهو أن يُعلم إمكان الشيء في الواقع خارج الذهن، بأن يعلم وجوده في الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ماهو أبعد عن الوجود منه، فيكون ذاك الشيء أولى بالوجود منه[1].

والذي جاء بيانه في القرآن في تقرير المعاد هو الإمكان الخارجي، كما سيأتي بيانه عند عرض أدلة البعث في الباب الثاني[2]، لم يُكتف في تقرير ذلك بمجرد الإمكان الذهني، فإن الإمكان الذهني ـ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ: (قد يراد به عدم العلم بالامتناع، وقد يراد به الشك في الواقع، وكلا النوعين عدم علم)[3]، وهذا لايكفي في تقرير العقائد الدينية القائمة على اليقين.

أما استدلال طائفة من المتكلمين على إمكان الشيء بأنه لو قدر في الذهن لم يلزم منه محال، من غير بيان انتفاء لزوم المحال، فإن هذا مجرد دعوى لايثبت بها حقيقة خارجية[4].

فظهر بذلك فضل الطريقة القرآنية الشرعية على الطريقة الكلامية البدعية.

---

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، والجواب الصحيح له: ٦/ ٤٠٤ ـ ٤٠٧.

(٢) ص: ٥٦١.

(٣) النبوات: ص٣٥١.

(٤) انظر تلخيص المحصل للطوسي في حاشية المحصل: ٣٤١، والجواب الصحيح لابن تيمية: ٦/ ٤٠٤.

المبحث الرابع
التنــوع والكثــرة

من المقرر شرعًا أن المطلوب كلما كان الناس إلى معرفته أحوج يسّر الله ـ تعالى ـ على الناس طرق معرفته[1]، وذلك من سعة رحمة الله ـ تعالى ـ التي وسعت كل شيء، ومعرفة الله ـ تعالى ـ هي أعظم مطلوب يحتاجه الناس، فلذلك يسّر الله ـ تعالى ـ من طرق معرفته مالم يتهيأ لمطلب آخر، ومَن ألزم الناس بطريق معينة وحصرهم فيها دون مافتح الله لهم من طرق معرفته ـ كما يفعل كثير من المتكلمين ـ فقد ضيق رحمة الله، وتحجر واسعًا.

ومن مظاهر تيسير الله ـ تعالى ـ لخلقه طرق معرفته: تنوع الآيات والبراهين الدالة عليه، وتعدد طرق معرفته بما لايحصى كثرة، مما يجعل تواليها ـ كما يقول الرازي ـ يفيد القوة والجزم[2].

وقد مر نقل السيوطي عن العلماء قولهم: (قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، ومامن برهان ودلالة وتقسيم وتحذير تبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به)[3].

وقد أرجح شارح الطحاوية طرق بيان الله ـ تعالى ـ لبراهين الإيمان ـ التي هي شهادة الله بوحدانيته وصدق رسله ـ إلى ثلاثة طرق:

---

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص٢٥٤، ٢٥٥.
(٢) المطالب العالية: ١/٢١٦.
(٣) الإتقان: ٢/١٣٦.

السمع والبصر والعقل، قال: (أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عرّفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها غاية البيان. . . ، وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ماتدل عليه آياته القولية السمعية. والعقل يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحة ماجاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة)[1].

وهذه الطرق التي حصر فيها دلائل الإيمان وبراهينه ماهي إلا الآلات التي جعلها الله وسائل للمعرفة، وهما في الواقع طريقان، السمع والبصر، ولكن العقل يستخدمهما في الاستدلال والنظر، فهما كالأدوات له، وقد قابل الله ـ تعالى ـ هذين الطريقين بنوعين من الشهادة على وحدانيته وصدق أنبيائه، وهما شهادته القولية، وشهادته الفعلية، وقد انتظمتا سائر البراهين التي أقامها لتقرير أصول الإيمان.

فشهادته القولية هي ما أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وهذه تعلم من طريق السمع، وهي مستندة إلى العلم بصدق الرسول، فمن علم ذلك لم يحتج إلى الشهادة الثانية، وإلا نظر في دلائل النبوة.

وشهادته الفعلية هي مانصبه من دلائل الأنفس والآفاق، الدالة على الوحدانية والبعث والنبوة، وهي دلالة مستقلة، تعلم دلالتها وإن لم يكن هناك خبر عن الله[2].

ووجه تسميتها شهادة: أن الدليل يبين المدلول ويظهره، فهو بمنزلة المخبر به الشاهد عليه، والله ـ سبحانه ـ شاهد بما جعلها دالة عليه، إذ دلالتها إنما هي بخلقه لها، فخلق المخلوقات شهادة فعلية من الله ـ تعالى ـ على ماتدل عليه من وحدانية خالقها[3].

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ١/٤٨، ٤٩.
(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٤/١٦٨.
(٣) انظر المرجع السابق: ١٤/١٦٩.

واليقين يحصل بكلا الطريقن: السمعي، والبصري العقلي، إلا أن حصول اليقين بمدلول الأدلة السمعية أيسر وأظهر، كما يقول ابن القيم؛ لأنها تدل بقصد الدال وإرادته، وعلمُ المخاطب بذلك أيسر من علمه باقتضاء الدليل العقلي لمدلوله، ولأن العلم بمدلول الدليل السمعي الدال على مقتضى الدليل العقلي أسبق، من جهة توقف العلم بمقتضى الدليل العقلي على العلم بمدلول الألفاظ التي صيغ بها[1].

وقد نبه الله ـ تعالى ـ إلى هذا التنوع في طرق معرفته في عدة مواضع من كتابه، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾[2].

فقد ذكر السمع في الآية الأولى؛ لأن العلم بهلاك الأمم السابقة يكون بالخبر الثابت، إما عن طريق الأنبياء، أو عن طريق تواتره عند الناس، وهذا طريق علمه السمع.

بينما ذكر البصر في آيات الأنفس والآفاق؛ لأنها مشاهدة محسوسة، وهذا من كمال البيان القرآني وتمام هدايته؛ فإنه نبه على الدليل وعلى طريق معرفته.

ومن التنبيهات القرآنية إلى هذا التنوع في طرق معرفة براهين الإيمان، قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾[3].

فذكر أنه سيدل على صدق كتابه بدلائل الآفاق والأنفس، وهذه

---

(١) انظر الصواعق المرسلة: ٢/ ٧٥٧.

(٢) سورة السجدة: ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة فصلت: ٥٣.

هي الدلائل الفعلية المعلومة بالبصر، ثم نبه إلى شهادته القولية المعلومة بالسمع، بذكر شهادته على كل شيء، فإن ذلك كاف في الدلالة على صدق رسوله، لايُحتاج معه إلى النظر في الآيات الكونية المشاهدة، وإنما يكفي في ذلك شهادة الله بصدق رسوله، وهي الآيات والدلائل التي أقامها لإثبات صدق النبوة[1].

ومن مظاهر التنوع في الأدلة العقلية النقلية ما سيأتي ذكره في الفصل التالي من مسالك الاستدلال العقلي في القرآن وصوره.

ومن ذلك تنوع الأسلوب القرآني في التنبيه إلى الآيات والبراهين، ولفت الأنظار إليها، كما في الصيغ القرآنية التالية: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ . . . ﴾[2]، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[3]، ﴿ أَرَءَيْتُمْ ﴾[4]، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[5]، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾[6]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[7]، ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[8]، ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[9]، ﴿ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾[10]، وغيرها كثير، تارة تأتي بأسلوب الاستفهام، وتارة بالاستنكار، وتارة بالتعليل، وتارة بالتقرير، وتارة بالاستعلام، وغيرها من الأساليب، كلها تُسبق أو تُلحق بذكر ما يأخذ اللبّ ويأسر العقل، من البراهين

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٤/ ١٩٠.
(٢) سورة الروم: ٢٠ ـ ٢٥.
(٣) سورة البقرة: ١١٣ ـ ٢٤٢.
(٤) سورة فاطر: ٤٠.
(٥) سورة النور: ١.
(٦) سورة البقرة: ٢١٩.
(٧) سورة النحل: ٦٧.
(٨) سورة يونس: ١٦.
(٩) سورة يونس: ٣.
(١٠) سورة الأنعام: ٥٠.

والدلائل، وقد بسطت كتب بلاغة القرآن وبعض التفاسير شرح هذه الأساليب وبيان تأثيراتها النفسية[1].

(١) ممن توسع في هذا: الدكتور الألمعي في كتاب مناهج الجدل في القرآن: ص٧٣ ومابعدها.

obeikandl.com

المبحث الخامس
قرب الدليل وملابسته للمستدل

من خصائص الأدلة العقلية الشرعية التي تميزها عن الأدلة البدعية: سهولة مأخذها، وقربها البالغ، بل ملابستها وإحاطتها التامة بالناظرين، فلا يجد الناظر والمستدل عنتًا ومشقة في البحث عنها، بل لامناص له من الوقوف عليها والنظر فيها، فهي بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله، ومن فوقه، ومن تحته، بل هي بين جنبيه، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾[1].

وتتبين هذه الخاصية بالمثال القرآني الآتي:

يقول ـ تعالى ـ مبينًا آيات ربوبيته: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ٢٠﴾[2].

وذلك أن هذا الخطاب موجه أولاً للعرب، ومن سنة العربي ـ كما يقول الخطابي ـ: (أن يركب راحلته فيسير عليها، فيما قرب من الأرض ومابعد، . . . فإذا خلا بمكان لم ير إلا سماءً فوقه، وأرضًا تحته، وجبالاً عن يمينه وشماله، ومطيّته التي يركبها، فإذا تأمل هذه الأشياء استبان فيها أثر الصنعة، ولطف الحكمة، مما جمع الله له من المرافق فيها؛ أن صانعها لطيف خبير عليم قدير. . .)[3].

---

(١) سورة الذاريات: ٢١.

(٢) سورة الغاشية: ١٧ ـ ٢٠.

(٣) نقلا عن الإمام ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية: ١/ ١٨١ [بتصرف].

فأنت ترى كيف نبه القرآن العظيم إلى هذه الآيات الكونية، وجمعها في سياق واحد، انسجامًا مع إتيانها في الواقع مجتمعة في موضع واحد، وأمام ناظر واحد، فأي تأثير يكون لها على هذا الناظر؟ في حين أنها ملابسة له، فضلاً عن قربها منه، فهي السماء التي تظله، وهي الأرض التي تقله، بل هي الجبال التي يسير بينها، والناقة التي يمتطيها، وهي في الوقت نفسه منافع له مسخرة، فلابد أن تكون مدبرة، فالسماء منها نزول الغيث، والأرض فيها النبات والجنات، والجبال أكنان، والإبل فيها منافع ومشارب ومحامل، فلذلك كانت طريقة القرآن ـ كما يقول الرازي ـ أوقع في القلوب وأكثر تأثيرًا في النفوس[1].

(١) انظر المطالب العالية: ١/٢١٦ وقد سبق ذكر كلامه.

المبحث السادس
إيجـــاز الدليـــل

لا أعني بالإيجاز هنا ماقصده القاضي أبو بكر بن العربي حيث يقول في معرض اعتذاره عن علماء الكلام في إفراطهم في العقليات، وإهمالهم الشرعيات: (الأدلة العقلية وقعت في كتاب الله مختصرة بالفصاحة، مشارًا إليها بالبلاغة، مذكورًا في مساقها الأصول، دون التوابع والمتعلقات من الفروع، فكمل العلماء ذلك الاختصار، وعبروا عن تلك الإشارة بتتمة البيان، واستوفوا الفروع والمتعلقات بالإيراد. . .)[1].

وإنما أعني بالإيجاز الذي تميزت به الأدلة العقلية الشرعية: الإيجاز الذي لايحتاج إلى إكمال وإتمام، إذ لايحتاج إلى إكمال إلا الناقص، والنقص في بيان القرآن ممتنع، وأعني به أيضا مالا يُحتاج معه إلى استيفاء الفروع والمتعلقات بالإيراد؛ لأنها حشو لايحتاج إليها الدليل، ولو كان فيها مزيد بيان وبرهان لما أهملها القرآن، والخلاصة أن الإيجاز المراد: بلاغة القول في سوق الدليل، من غير إخلال بأركانه، وهو ماعناه ابن أبي العز الحنفي بقوله:

(وماكان من المقدمات معلومة ضرورية متفقًا عليها: استُدل بها، ولم يُحتج إلى الاستدلال عليها، والطريقة الفصيحة في البيان أن تُحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ماعليه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه الطريقة البرهانية)[2].

---

(١) قانون التأويل: ص٥٠١، ٥٠٢.

(٢) شرح الطحاوية: ١/٣٨.

وهو مانبه إليه ابن رشد بقوله:

(الطرق الشرعية إذا تُؤملت وُجدت في الأكثر قد جمعت وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

الثاني: أن تكون بسيطة غير مركبة، أعني قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأُول)[1].

إذًا فالمعلومات الأولية، والقضايا الفطرية الضرورية، ليس من كمال البيان وتمامه أن تذكر في نظم الدليل، كما هي الطريقة المنطقية الركيكة، بل إن إثقال البيان بذكرها، وحشو الكلام بسردها وتفصيلها، والاستدلال عليها أو التنبيه إلى بدهيتها وأوليتها: كل هذا ضرب من العي، ينزه عنه الفصحاء البلغاء، فضلاً عن رب الأرض والسماء.

ومن هنا كان من منهج الاختصار في براهين القرآن، عدم الاستدلال على الضروريات، وإن خالف فيها أهل السفسطة، لأمرين:

الأول: ماتقدم ذكره من منافاة هذا لكمال البيان الإلٰهي.

والثاني: أن هؤلاء يستحيل الرد عليهم، فإن الاستدلال على الضروريات استدلال على قواعد النظر التي إليها المنتهى فيه، وهذا من الدور الممتنع[2].

ومن أمثلة الاختصار في أدلة القرآن العقلية قوله ـ تعالى ـ في شأن إبطال ألوهية عيسى عليه السلام ـ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾﴾[3]،

---

(١) الكشف عن مناهج الأدلة: ص٥٩.

(٢) انظر العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير اليماني: ٤/ ٧٩.

(٣) سورة آل عمران: ٥٩، ٦٠.

فالبرهان في هذه الآية الكريمة على بطلان تأليه عيسى بحجة أنه خلق بالنفخة الإلهية برهان واضح غاية الوضوح، إذ لو كانت هذه الحجة صحيحة لكان آدم أولى بالتأليه من عيسى، وقد خلقه الله من غير أب ولا أم، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه الأسماء كلها، ولم يقل بتأليه آدم أحد من الخلق، حتى النصارى أنفسهم، فظهر بهذا القياس الجلي بطلان دعواهم، فأنت ترى كيف نُظم هذا الدليل في الآية الكريمة بأوجز عبارة، وكيف حذفت إحدى مقدماته، على طريقة الأقيسة الإضمارية، وهي قولك:

لو كانت صفة خلق عيسى مبررًا لعبادته، لكان آدم أولى بذلك، إذ صفة خلقه أبلغ، ومع ذلك لم يستحق العبادة، فدل على بطلان تأليه عيسى[1].

فهذه المقدمة حذفت في الآية دون شعور القارىء بنقص في نظم الدليل، وما ذلك إلا للعلم بها فطرةً، كما أن اختصارها في الآية لم يجعل دلالتها مستغلقةً لايمكن فهمها، حتى يأتي علماء الكلام ببيانها وإتمام نقصها، كما يذكر ابن العربي في كلامه السابق، بل إن العربي بفطرته الصافية يدرك برهان الآية دون عناء، وهو لم يسمع أصلاً بمنطق اليونان، ولا طرائق الجدل عند أهل الكلام.

وبعد، فهذه أبرز الخصائص التي تميز الأدلة العقلية النقلية عن الأدلة الكلامية القائمة على المنطق اليوناني، وقد يكون هناك خصائص أخرى جزئية تتبع ماذكرت، أو خصائص لم أقف عليها، لكن الذي ذكرته أبرزها وأشهرها فيما وقفت عليه وظهر لي، والله أعلم.

---

(١) انظر المعجزة الكبرى لأبي زهرة: ص٣٤٢.